لهجة حكومية جديدة: الابتعاد عن «المحرمات»

الجلالي: القرارات الحكومية لن تكون شعبوية

خروج القطاع العام من قطاعات صناعية وتحويلها إلى الخاص

هناء غانم:

جدد مجلس الوزراء التأكيد على تقديم كل ما يلزم للوافدين من الأشقاء اللبنانيين والمواطنين السوريين العائدين، واعتباره من أولويات العمل في المرحلة الحالية، وأثنى على الجهود المستمرة للوزارات والجهات المعنية لتقديم جميع أشكال المساعدات والتسهيلات والدعم للوافدين.

وفي سياق مناقشة مجلس الوزراء، خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة محمد غازي الجلالي، المشروع المقدم من وزارة الصناعة والمتعلق بدمج كل من المؤسسة العام للصناعات الهندسية والمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية.

وشهدت الجلسة نقاشاً واسعاً تراوح بين التمسك التقليدي بدور القطاع العام من جهة وضرورة خروج هذا القطاع من مثل هذه الصناعات من جهة أخرى، بالإضافة إلى مقترحات إيجاد حلول واقعية لمنشآت هذا القطاع وضمان تحويلها إلى مؤسسات رابحة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية.

وأشار الجلالي إلى ضرورة الابتعاد عن «المحرّمات» في طرح الأفكار والرؤى الحكومية، مشدداً على ضرورة الجرأة الموضوعية في التعاطي مع الطروحات كافة أياً كانت سواء لجهة مقاربة الخروج من بعض القطاعات الصناعية وتعزيز حضور القطاع الخاص فيها في حال أظهرت دراسات الجدوى الاقتصادية وجود مصلحة وطنية عليا من خروج القطاع العام منها وتحويلها إلى القطاع الخاص وفق المزايا النسبية لكل من القطاعين.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أن موضوع «شعبوية» القرارات الحكومية لن يكون ضمن دائرة معايير تقييم كفاءة هذه القرارات، فمعيار كفاءة القرارات يتوقف على جدواها وعائديتها من منظور شمولي وطني أولاً ومن منظور إستراتيجي ثانياً، معتبراً أن «المقاربات قصيرة الزمن والمحددة لزاوية التقييم المحكومة بالتقليد والعرف لا يمكن أن تكون سياسات حكومية عقلانية».

وقال الجلالي: «يجب أن نتعامل مع القطاع الخاص بعين مجردة موضوعية بعيداً عن الإيديولوجيا السلبية الجامدة، باعتبار هذا القطاع شريكاً حقيقياً في الاقتصاد الوطني في الواقع الراهن وشريكاً في تطويره، وليس مرشحاً فقط للاستثمار في المشاريع الخاسرة التي يريدها القطاع العام».

وبعد مداولات مستفيضة، وافق المجلس على مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث الشركة العامة للصناعات الهندسية والكيميائية عن طريق دمج مؤسستي الصناعات الهندسية والكيميائية، بما يهدف إلى زيادة الكفاءة والتوسع في المنتجات المصنعة وتوفير حاجة السوق المحلية وإمكانية زيادة حصة الصادرات من منتجاتها.

واستعرض المجلس دراسة تحليلية أجرتها وزارة التنمية الإدارية حول توزع مهندسي المعلوماتية ضمن الجهات العامة وتحديد المهام الموكلة إليهم وضمان استثمار طاقاتهم بالشكل الأمثل وذلك في ضوء التوجه للتحول الرقمي، حيث تمت الموافقة على مقترحات تعديل فرز مهندسي المعلوماتية إلى مراكز عمل تتناسب مع اختصاصهم والتأكيد على تقيد الجهات العامة بتكليفهم مهام فنية تتناسب مع كل اختصاص هندسي.

ووافق المجلس على خطة عمل صندوق دعم الإنتاج الزراعي وموازنته لعام 2025، والتي تركز على دعم بذار القمح المحسن ودعم تربية دودة الحرير ودعم المزارع السمكية الأسرية ودعم إعادة إعمار بساتين الحمضيات، إضافة إلى دعم محصول الشعير والذرة الصفراء وشراء العنب العصيري.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بإعفاء المنشآت والمكلفين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية من كل الضرائب والرسوم المالية والمحلية وبدلات الخدمات وإضافاتها ومتمماتها المفروضة على أعمال الترميم وإعادة التأهيل للمنشآت والمحال والمنازل الواقعة ضمن الحدود الإدارية للمدينة القديمة «الأسواق القديمة والتراثية» في محافظات حلب وحمص ودير الزور بدءاً من 2024/1/1 ولغاية 2025/12/31.

كما تطرق المجلس إلى مواضيع عدة تتعلق بدراسة إحداث أو تفعيل مجالس استشارية في الوزارات تضم عدداً من الخبرات والكفاءات والإسراع بإنجاز المخططات التنظيمية في عدد من المناطق واستكمال العمل لتحسين واقع مياه الشرب في مدينة اللاذقية.

ووافق المجلس على منح المؤسسة العامة للتجارة الخارجية سلفة مالية قدرها 500 مليار ليرة سورية للاستمرار بتأمين الاحتياجات الدوائية المطلوبة من الجهات العامة الصحية.

وحول ذلك أكد مدير عام المؤسسة العامة للتجارة الخارجية مالك حمود في تصريح لـ«الوطن» أنه في إطار الدعم الحكومي لتأمين الدواء للمواطنين تقوم الحكومة بتأمين المستحضرات الدوائية وتحديد كامل احتياجات من الدواء لمختلف جهات القطاع العام وتأمينها بالوقت المناسب والحرص على عدم وجود أي تأخير بتأمين الأدوية، ولاسيما الأدوية النوعية والسرطانية لضمان استمراريتها وتوريدها من دون انقطاع ضمن برامج زمنية محددة، مؤكداً أهمية الدواء في حياة المواطن، ولاسيما الأدوية السرطانية التي تحظى باهتمام أكبر ودعم مطلق مجاناً بمختلف أنواعها منها الأدوية السرطانية ومشتقات الدم، سرطاني، عصبي، مخدر، إنتاني، هرموني، لقاحات، سوائل تغذية، مواد ظليلة، مناعي، وغيرها.

ولفت حمود إلى أنه وبناء عليه منحت الحكومة المؤسسة سلفة مالية مقدارها 500 مليار ليرة للاستمرار بتأمين الاحتياجات الدوائية ولتغطية النفقات والمدفوعات للشركات التي قامت بشحن مستحضراتها ذاكراً أن هذه السلفة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة.

وأشار حمود إلى أنه في الأعوام 2022 و2023 والعام 2024 تم تأمين مستحضرات سرطانية بقيمة 146 مليون يورو وحوالي 146 مليون يورو أخرى لتأمين قيمة الأدوية الأخرى، منوهاً بأن الحكومة لم تتوانَ في تأمين الأدوية، وهي تدرك حاجة المريض لمثل هذه النوع من الأدوية المزمنة وارتفاع أسعارها.

- **بعد مداولات مستفيضة.. الموافقة على مشروع دمج مؤسستي الصناعات الهندسية والكيميائية**
- **حمود لـ«الوطن»: سلفة 500 مليار ليرة لتأمين الأدوية للأمراض المزمنة والسرطانية**

بسقف 20 مليون ليرة وفائدة 13 بالمئة

قروض من التوفير لشراء منتجات «بردى»

معاون مدير عام التسليف: تطبيق الموبايل بداية العام المقبل

عبد الهادي شباط

كشف معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن عن إطلاق مديرية الدفع الإلكتروني لدى التسليف الشعبي لحزمة من الخدمات أهمها دفع فواتير الكهرباء والاتصالات وتسديد الرسوم الجامعية وأقساط مؤسسة الإسكان ودفع الضرائب والرسوم.

وأوضح حسن أن هذه الخدمات باتت متوفرة لدى فروع التسليف الشعبي لمن لديه حساب لدى مصرف التسليف لكنه بين أن الخدمة حالياً ستتم عبر فروع ومكاتب التسليف الشعبي، أما الخدمة عبر تطبيقات «الموبايل» مازالت تحتاج لموافقات واعتمادية من الهيئة الناظمة للاتصالات وعدد من الجهات المعنية بمنح هذه الموافقات متوقعاً أن يتم إطلاق هذه الخدمات عبر تطبيقات الموبايل مع بداية العام المقبل 2025.

وحول أي تعديلات على سقوف قروض الدخل المحدود التي يتم نقاشها منذ وقت طويل في مصرف التسليف الشعبي بين حسن أنه حتى الان لا يقر أي تعديل على ذلك ومازال سقف القرض 5 ملايين ليرة لمدة سداد أقصاها 7 سنوات علماً أنه تم نقاش رفع سقوف القرض الشخصي ليصبح 10–20 مليون ليرة بدلاً من 5 ملايين ليرة «السقف الحالي».

وسجل العديد من المواطنين ملاحظات حول بطء الحصول على قرض الدخل المحدود في حين يوضح المصرف أنه بسبب كثرة الطلبات وعمل المصرف على تحقيق حالة توازن بين تلبية الطلبات وحجم الأموال القابلة للإقراض مع أن الكثير من الراغبين في الحصول على قرض الدخل المحدود من العاملين في الجهات العامة يرون أن سقف القرض الحالي 5 ملايين ليرة لم يعد مجدياً ولا يلبي حاجاتهم وسط حالة التضخم وارتفاع الأسعار الشديد لمعظم السلع وخاصة الأساسية التي يحتاجها المواطن.

وكان معاون المدير العام بين أن سبب انخفاض الأموال القابلة للإقراض يعود إلى قيام المصرف بتنفيذ كامل خطته التسليفية المحددة في العام السابق 2023 وارتفاع عدد القروض الممنوحة خلال هذا العام ولاسيما ذوي الدخل المحدود أو لتركيب منظومة الطاقة المتجددة وذلك نتيجة الإقبال الكبير للحصول على هذه القروض لكنه بيّن أن التسليف الشعبي مستمر بمنح القروض لعملائه حسب الخطة الشهرية المقررة.

من جهة أخرى قام مصرف التوفير بتوقيع اتفاقية مع الشركة العامة للصناعات المعدنية «بردى» لمنح قرض سلع معمرة لذوي الدخل المحدود «مدنيين وعسكريين ومتقاعدين» لشراء مواد من صالات الشركة حيث أظهرت الاتفاقية أن القرض يشمل جميع المواد والتجهيزات الموجودة في صالات الشركة العامة للصناعات المعدنية «بردى» ويصل سقف القرض لـ20 مليون ليرة وفائدة سنوية تصل لـ13 بالمئة على ألا تتجاوز قيمة القسط الشهري 40 بالمئة من الراتب ومدة القرض 5 سنوات ووفق الآلية المحددة والمعتمدة لمنح قروض ذوي الدخل المحدود لدى مصرف التوفير، وقد تم التعميم على كل فروع المصرف للمباشرة بتطبيق العمل ومنح القروض وفقاً لمضمون هذه الاتفاقية.

معملان خاصان فقط في المنطقة الجنوبية بسبب نقص العمالة المتخصصة

مدير معمل سجاد دمشق لـ «الوطن»: إنتاج القطاع العام لا يغطي ١٠ بالمئة من حاجة السوق

نورمان العباس

سجلت أسعار السجاد والموكيت في أسواق دمشق ارتفاعاً فلكية، خارجة من نطاق القدرة الشرائية للمواطن السوري، حيث تجاوز سعر المتر الـ600 ألف للنوعية الجيدة، وبلغ سعر متر السجاد النوع الوطني 150 ألفاً، فالسجادة التي تبلغ مساحتها خمسة أمتار أصبحت تباع بثلاثة ملايين.

مدير معمل سجاد دمشق عمار الهلال أكد لـ«الوطن» أن سعر متر السجاد في الشركات العامة يباع بـ285 ألفاً، وبيّن أن القطاع العام يضع هامش ربح بين 2 و5 بالمئة في حين القطاع الخاص لا يقبل بهذه النسبة الضئيلة، لأن أجور العمال في القطاع الخاص مرتفعة تصل إلى الملايين على عكس القطاع العام، بالإضافة إلى أن منتجات القطاع العام معفاة من الرسوم والضرائب أما القطاع الخاص فيستورد المواد الأولية بالكامل من الخيوط.

وقال: إن كمية إنتاج السجاد الصوفي في شركات القطاع العام لا تغطي 10بالمئة من حاجة السوق المحلية، وذلك بسبب خروج بعض معامل السجاد الصوفي في حلب عن الخدمة، وهذا أحد أسباب ارتفاع أسعار السجاد في القطاع الخاص في ظل النقص وتغذيته للسوق بكبديل من القطاع العام، حيث استغل الوضع الراهن ورفعت الأسعار.

وأوضح أن معمل سجاد دمشق بلغ إنتاجه من السجاد الصوفي في هذا العام ما يقرب من 15 ألف متر، في حين بلغ إنتاج العام الماضي 6 آلاف متر، وأضاف: حتى إن القطاع الخاص ضاعف إنتاجه لكن كل هذه المضاعفات لا تغطي حاجة السوق المحلية»

وأوضح الهلال أن هناك انخفاضاً في الاستثمارات المحلية في صناعة السجاد، وأضاف: هناك معملان فقط للقطاع الخاص في المنطقة الجنوبية، وذلك بسبب نقص العمالة المتخصصة وهجرتها، مشيراً إلى أن السجاد اليدوي في طريقه إلى الانقراض، وأصبح أقرب مايكون للصناعة التراثية بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجه.

أمين سر حماية المستهلك عبد الرزاق حبزه أكد لـ«الوطن» أن أسعار السجاد قد ارتفعت بنسبة 100بالمئة مقارنة في العام الماضي، وبيّن أن السورية للتجارة قدمت عروضاً « بالتقسيط» ولكن الأقساط كانت مرتفعة، وأشار إلى أنه حتى السجاد المستعمل أسعاره مرتفعة، وجودته منخفضة ويصل سعره إلى المليون ليرة، وأضاف: يجب أن يكون هناك تدخل حكومي في آلية البيع بالتقسيط بما يتناسب مع راتب الموظف السوري.

واعتبر أن الخيارات أمام المواطن في هذا العام محدودة بسبب الأرقام الفلكية لأسعار السجاد والموكيت، وبيّن أن شراء سجادة يحتاج إلى ميزانية كبيرة تفوق قدرة المواطن السوري.

وأوضح أن المشكلات التي تعاني منها المعامل هي تراكم في ارتفاع تكاليف الإنتاج بصناعة السجاد بسبب زيادة أسعار الخيوط المستوردة ومصاريف التشغيل والطاقة والعمالة، معتبراً أن الحلقة الأضعف المواطن وقدرته الشرائية التي لا تتناسب مع الأسعار.

إنتاج التفاح ينخفض حوالى 13 بالمئة هذا الموسم لـ270 ألف طن

الخلف لـ«الوطن»: السورية للتجارة لم تبدأ باستجراره ونتمنى إيجاد حلول لزيادة الصادرات من التفاح

رامز محفوظ

كشف رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف أن المؤسسة السورية للتجارة لم تبدأ باستجرار التفاح من الفلاحين لغاية تاريخه، معتبراً أنه ووفقاً لإمكانياتها ستستجر كميات قليلة قياساً للإنتاج وفي حال استجرارها كمية 10 آلاف طن فإن ذلك يعتبر جيداً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الخلف أن تكلفة إنتاج كيلو التفاح المروي كانت خلال العام الحالي بحدود 5075 ليرة سورية وتكلفة إنتاج كيلو التفاح البعل 4705 ليرات أي إن تكلفة إنتاج كيلو التفاح وسطياً كانت بحدود 4900 ليرة، لافتاً إلى أنه تم تحديد التكلفة من خلال دراسات قام بها لجان فنية وفلاحون وغيرهم من المختصين بزراعة التفاح.

ولفت إلى أن المؤسسة السورية حددت سعر شراء كيلو التفاح الأحمر والأصفر النوع الأول من الحقل والمنتج في المنطقة الجنوبية مثل السويداء والقلمون والقنيطرة بـ6700 ليرة والنوع الثاني بسعر 6400 ليرة والنوع الثالث بـ6200 ليرة كما حددت سعر شراء كيلو التفاح الموشح نوع أول بـ6400 ليرة والنوع الثاني بسعر 6200 ليرة والنوع الثالث بسعر 5900 ليرة.

أما بالنسبة للتفاح المنتج في المنطقة الوسطى فقد كانت الأسعار مختلفة وأقل، حيث حددت السورية للتجارة سعر شراء كيلو التفاح الأحمر والأصفر نوع أول بـ6400 ليرة والنوع الثاني بسعر 6200 ليرة والثالث بسعر 5900 ليرة، كما حددت سعر كيلو التفاح الموشح نوع أول بسعر 6200 ليرة والنوع الثاني بسعر 5900 ليرة والنوع الثالث بسعر 5700 ليرة، موضحاً أن الأسعار المحددة تعتبر مجزية وهي الجهة الوحيدة التي ستستجر التفاح من الفلاحين وتوفر بذلك العديد من التكاليف على الفلاح عند استجرار التفاح، حيث تقوم بتأمين العبوات للفلاحين والتي وصل سعرها لحدود 10 آلاف ليرة كما تتكفل بأجور النقل وتوفر على الفلاح «الكمسيون» الذي يدفعه للتاجر.

وقال: نعوّل بشكل رئيسي على التصدير إلى الأسواق الخارجية لكن نتيجة الظروف المحيطة في سورية والحرب في لبنان ليست هناك حركة نشطة للصادرات من التفاح، منوهاً بأن التفاح السوري من حيث النوعية والنكهة مرغوب في دول الخليج ومصر ونتمنى من الجهات الحكومية إيجاد حلول لزيادة كميات الصادرات من التفاح وأن يتم السماح بتصدير كميات أكبر باعتبار أن التفاح ليس من المنتجات الأساسية اليومية مثل البطاطا والبندورة.

ولفت إلى أن إنتاجنا من التفاح كان خلال السنوات الماضية بحدود 310 آلاف طن عندما كانت الأحوال الجوية معتدلة ومناسبة لكن هذا العام انخفض إنتاجنا ووصل لحدود 270 ألف طن نتيجة الظروف الجوية غير المناسبة والتي أدت إلى انخفاض الإنتاج، لافتاً إلى أن إنتاجنا يتركز في المنطقة الجنوبية مثل السويداء والقنيطرة وريف دمشق والقلمون وفي المنطقة الوسطى، حيث إن النسبة الأكبر من إنتاج التفاح في محافظة حمص والذي يصل أحياناً لحدود 120 ألف طن في العام.

وأشار إلى أن سعر مبيع التفاح في الأسواق مناسب لكن الإشكالية هي الحلقة الوسيطة التي تستغل الفلاح وتشتري إنتاجه بأبخس الأثمان باعتبار أنه يؤمن له كل مستلزمات الإنتاج اللازمة للفلاح، موضحاً أن الفلاح والمستهلك هما ضحية شجع التاجر الذي يشتري من الفلاح الخضر والفواكه بأرخص الأثمان ويبيعها للمستهلك بسعر مرتفع.

وختم بالقول: إن الحكومة تقوم بجهد كبير من أجل تحسين الصادرات والدليل أن هناك نسبة كبيرة من الصادرات هي للمنتجات الزراعية.